

التصويب اللغوي عند عبد الملك مرتاض من خلال كتابه " نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها" - التصويب الصرفي أنموذجا.

The Linguistic Correction of Abdul Malik Murtad his book: "The theory of the Arabic language: New foundations of its system and structures" - The morphological correction as a model-

د. عبد الله زيتوني

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم،

(الجزائر)

Zitouni.abdellah510@gmail.com

تاريخ القبول: 2021-11-27

تاريخ الاستلام: 2021-07-04

ملخص:

أفرد الباحث عبد الملك مرتاض قسما كاملا لتقوم اللسان في كتابه الموسوم ب: " نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها"، جمع فيه طائفة من الأخطاء اللغوية التي كثر استعمالها لدى الكتاب والإعلاميين، وحتى الجامعيين... وتروم هذه الورقة البحثية إبراز المسائل الصرفية التي تشيع في تلك الأخطاء، وبيان حجج المؤلف في تحطفة استعمال الصيغ الصرفية، والمعايير اللغوية التي اعتمدها في تصويبها. ويخلص البحث إلى أنّ معظم الأخطاء المرصودة في المستوى الصرفي خاصّ بضبط الأبنية كالمجموع والمصادر والأفعال، ومرجع ذلك إلى مخالفة الكتاب الأوزان وقوانين الاشتقاق التي تحكّم النظام الصرفي للغة العربية. الكلمات المفتاحية: تصويب لغوي؛ عبد الملك مرتاض؛ نظرية لغة عربية؛ مستوى صرفي؛ أبنية.

Abstract:

The researcher Abdul-Malik Murtad devoted an entire part for language adjustment in his book entitled: "The theory of the Arabic language: New foundations of its system and structures". In this book, he collected a wide range of linguistic errors that have been frequently made by writers, media professionals, and even university students... This research paper aims to highlight the morphological issues that are included in those errors. More, it attempts to illustrate the author's arguments of falsifying the use of the morpho-syntactic forms, and the linguistic criteria that he adopted in correcting them. The findings revealed that most of the mistakes which were made at the morpho-syntactic level are related to structure adjustments such as plurals, gerunds, and verbs. This is due to the writers' breaking of the rules of metering and derivation that govern the morpho-syntactic system of the Arabic language.

KeyWords:

Linguistic correction; Abdul Malik Murtad; theory of the Arabic language; morphological level; structures.

المقدمة:

لقد نشأت اللغة العربية في أحضان الجزيرة العربية خالصة لأبنائها مذ ولادتها، نقية سليمة مما يكدر صفوها أو يشينها من أدران اللغات الأخرى... وظلّت كذلك متماسكة البنيان غير مشوبة بلوثة الإجماع، إلى أن سطع نور الإسلام على ما حول الجزيرة العربية بالفتوحات الإسلامية، ودخل الناس في الدين الإسلامي أفواجا¹، وخاصة الأعاجم الذين كان دُخولهم فيه واختلاطهم بالعرب من أهم أسباب نشأة اللحن وشيوعه في اللغة العربية. قال أبو بكر الزبيدي: " ولم تنزل العرب تنطق على سجيّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتّى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليتها، والموضح لمعانيها"².

ولم يجد أئمة اللغة العربية أمام فُشو ظاهرة اللحن بُدًا من التصدي لها، رغبة منهم في الحفاظ على نقاء اللسان العربيّ وصفائه، فدعوا إلى وضع قواعد تضبط اللغة وتحفظها من الخطأ، فأثمرت هذه الدعوة " النحو العربي" الذي يرجع إليه الفضل في حفظ العربية من الفساد على مرّ السنين، وقادوا حركة تصويب لغويّة تُنبّه على لحن العامة، وأوهام الخاصة وأغلاطهم، وما ليس من كلام العرب، وتشير إلى الصواب، فأثمرت عشرات الكتب التي عُرفت بـ " كُتب اللحن"³، منها: ما تلحن فيه العامة للكسائي(ت189هـ)، وإصلاح المنطق، لابن السكيت(ت244هـ)، وأدب الكاتب، لابن قتيبة (ت276هـ)، ولحن العوامّ، للزبيدي (ت379هـ)، وإصلاح غلط المحدثين، للخطابي (ت379هـ)، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكّي الصقلي(ت501هـ)، ودُرّة الغوّاصّ في أوهام الخواصّ، للحريري(ت516هـ).

ثمّ استمرت حركة التصويب اللغوي حتّى العصر الحديث، فأبرزت بحوثا كثيرة انتظمت في كُتب أو في فُصول منها، وفي مقالات مسهبة على صفحات الصّحف الورقية والإلكترونية، وفي برامج تلفزيونية وإذاعية، وفي مواقع التواصل الاجتماعي عبر الأنترنت، شغلت، وما زالت، المهتمين بقضايا اللغة⁴. ولعلّ أهم كُتب المحدثين التي اهتمت بالتصويب اللغوي: تذكرة الكُتاب، لأسعد خليل داغر(ت1953م) وُقيل ولا تقل لمصطفى جواد(ت1969م)، ومعجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني(ت1981م)، وأخطاء الكُتاب، لصالح الدّين الرّعبلاوي(ت2002م)، ومعجم الصّواب اللّغوي، لأحمد مختار عمر(ت2003م)، ومعجم الخطأ والصّواب في اللغة، لإميل بديع يعقوب، ومعجم الصّواب اللّغوي، للباحث الجزائري محمد خان.

ويعدّ كتاب " نظريّة اللغة العربية؛ تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيّتها) للباحث عبد الملك مرتاض أحد الكُتب القيّمة التي تضاف إلى تلك المؤلّفات، وإن كان ما يهّمنا في كتابه هو القسم الثاني منه؛ لارتباطه الوثيق بموضوع هذا البحث، وقد وسّمه مؤلّفه بعنوان " تقويم اللّسان"، تعداد صفحاته مائة صفحة وخمس، ويتألّف من ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: عبقرية اللغة العربية وغناها.

الفصل الثاني: ما يقال وما لا يقال من العربية.

الفصل الثالث: سبيل الإصلاح.

وقد أحصينا فيه مائة مادة واثنين، خصّصها المؤلف للتصويب اللغوي، تشمل مختلف الأخطاء التي يرتكبها الناطقون أو الكتابون بلغة الضاد.

إنّ كلّ هؤلاء المؤلفين في لحن العامة وغيرهم - قديما وحديثا - كان همهم " أن يجمعوا طائفة من الألفاظ التي يخطئ فيها الناس في زمانهم، ويبرهنوا على خطئها، بالرجوع إلى المادة التي جمعها اللغويون الأوائل من أفواه العرب"⁵.

I. مفهوم التصويب اللغوي لغة واصطلاحاً:

في اللغة:

التصويب: مصدر صَوَّبَ يَصُوبُ، يُقال: صَوَّبَ قوله أو فعله: عدّه صواباً. وصَوَّبَ الخطأ: صحّحه. وصَوَّبَ فلاناً: قال له: أصبّت. ومنه: "إنّ أخطأتُ فخطّفتني، وإنّ أصبّتُ فصوّبني"⁶. ويُفهم من هذا الحدّ أنّ التصويب في اللغة هو عدمُ مجاوزة الصواب أو هو تصحيح الخطأ. في الاصطلاح: يُعرّف التصويب اللغويّ بأنّه " عملية تتبّع الخطأ، ومحاولة حصر نطاقه بالبحث عن السبيل الكفيلة بضمان السلامة اللغويّة"⁷.

ويرى الباحث صالح بلعيد أنّ " الخطأ عامّة هو الانحراف عمّا هو مقبول في اللغة حسب المقاييس التي يتبّعها الناطقون. وينقسم إلى نوعين:

- خطأ نظامي: وهو خطأ ناتج عن عدم المقدرة أو ضعف الملكة. لكنّه يهيئ للكاتب أو الناطق الاستراتيجية التي يتبّعها والمنهجية المناسبة لاكتساب الملكة التبليغيّة.
- خطأ غير نظامي: وهو الخطأ الناتج عن الأداء.

وتعدّ الأخطاء النظاميّة أشدّ ضرراً على اللغة، وتحدث على مستويات متعدّدة، وأسبابها تعود إلى عوامل عديدة، ومن أهمّ تلك العوامل الجهل بالقواعد، ونقص التّدرّيب والتّطبيقات⁸.

ومعنى كلامه أنّ الخطأ إذا كان في المتن اللغوي فهو خطأ نظامي، وإذا كان في الأداء فهو غير نظامي، وحصر نطاق ذلك الخطأ إنّما يكون بتحديد مستواه اللسانيّ النحوي أو الصّرفي أو الدلالي أو الأسلوبي، ثمّ تصويبه استناداً إلى الضوابط التي يتيحها النظام اللغوي.

II- منهج التصويب اللغوي عند عبد الملك مرتاض:

جرت العادة لدى مؤلّفي كتب التّحطّفة والتّصويب في اللغة العربيّة سريانهم على أسلوب واحد في عرض الأخطاء الشائعة، وكان ذلك مدعاة لِيُنقَر القراء، ولا يزيدهم إلاّ بُعداً عن الصواب، " فأكثرُ الكُتّاب في تلك الأخطاء يكتفون عادة بالكلمة التي تحوي الخطأ، ثم تُقابلها الكلمة الصواب، وقد يزيد بعضهم علّة التّحطّفة في جملة قصيرة أو جملتين، وحجّتهم في ذلك أنّ الإيجاز أوفق هنا وأقرب إلى أفهام الناس وإفهامهم، ولا يعلمون أنّهم بذلك يجنون على اللغة وعلى أنفسهم، فقد صار العربيّ لا يقتنع بكلامهم، ويقدمّ تعليله على تعليلهم..."⁹.

بيد أنّ المؤلّف عبد الملك مرتاض شدّ في مدوّنته عن هؤلاء الكُتّاب، ولم يكتف بذلك النهج التأليفي من إيراد كلمات أو صيغ تصدر عن العامة أو بعض الكُتّاب في حديثهم أو كتاباتهم، والحكم عليها بأنّها لحنٌ أو خطأ، وذكّر الصّواب الذي يجب إحلاله محلّ الاستعمال الخاطئ¹⁰، بل التزم ببسط المسألة اللغوية مشفوعة بشاهد أو أكثر من كتاب الله تعالى أو سنّة رسوله - صلّى الله عليه وسلّم - أو كلام العرب شعره ونثره، وتأصيل كلامه من كُتُب النحاة أو معاجم اللّغة، وصياغة تصويبه في عبارات بسيطة سهلة قريبة المأخذ أسوة بعلماء العربيّة الأوائل. ولا شك أنّ نهجاً كهذا يقرب القراء إلى الصّواب، ويجعلهم يقتنعون أنّه أرسخ حجّة، وأقوى دليلاً، فيطمئنون إلى تصويبه من دون غضاضة ولا إكراه¹¹.

كما التزم عبد الملك مرتاض بتصدير موادّ تصويباته اللغوية - في الغالب - بعبارات يتّضح من خلالها الصّواب من الخطأ:

- (لا يُقال...): للخطأ، و(إنما يقال...): للصواب.
 - (لا وجود لهذا اللفظ في العربية...): للخطأ، و(أولى أن يقال...): للصواب.
 - (قل...): للصواب، و(لا تقل...): للخطأ.
 - (يقال خطأ...): للخطأ، و(الوجه الصحيح أن يقال...): للصواب.
 - (لا يوجد في العربية...): للخطأ، و(إنّما العربيّة الصّحيحة أن يقال...): للصواب.
 - (يقال...): للصواب، و(وليس...): للخطأ.
- ولا يفتأ عبد الملك مرتاض يلقي باللوم على المخطئين الكُتّاب والإعلاميين وغيرهم، بنعتهم بعبارات توحى بفداحة ما ارتكبه من أخطاء في حقّ اللّغة العربيّة، وما حملهُ على ذلك إلاّ شرفُ المقصد ونبُلُ الغاية التي هي " الحفاظ على الفصحى وصيانتها وتنقيتها ممّا علق بها، وما قد يعلق على مرّ الدّهر من أسقام الانحراف وأوضار الخطأ"¹²، ومن النّعوت التي يسم بها المخطئين ما يأتي:

- كأنّ العرب يتضافرون على تدمير لغتهم، والتحو بها منحى العجمة!
- الاستعمال المعاصر للعربيّة المغلوطة التي يستعملها الجهّال بها، العازفون عن تدقيق استعمالات ألفاظها إمّا رعونة أو كسلاً...
- نسمع من بعض المتقّرين...
- ... وهو لحن صراح.
- ... وهذه لحنه مزعجة، بل شنيعة، أمست تؤذي المسامع، وتصفع الأذواق.
- وقد رُفِع القلم عن هؤلاء فهم يعيشون في العربيّة أيّ عيشان!

واستهلّ المؤلّف موادّ تصويباته اللغوية بتمهيد من فقرتين، أشار في الأولى منهما إلى كثرة كتابات التّاس في أخطاء العامة والخاصّة، منذ القِدَم، مشيداً بأشهر الكُتّبة في ذلك وهو القاسم بن عليّ الحريري في كتابه " درة الغوّاص في أوام الخواص". وعلّق على مضمون عنوان هذا الكتاب بقوله: " والحق أنّ الخواصّ الذين كان الحريري

يعينهم أمسوا عواماً على عهدنا هذا، لغياب الحسّ اللغوي عندهم¹³. وأشار في الفقرة الثانية إلى ما يقدمه من أمثلة وملاحظات عن بعض الأخطاء التي كثر استعمالها لدى الكتاب والإعلاميين، وحتى الجامعيين، من أجل أن تتغير في النفوس رغبة في تدقيق العربية عند الحديث أو الكتابة بها¹⁴.

III- معايير التصويب اللغوي لدى عبد الملك مرتاض:

استند عبد الملك مرتاض في تصويب أخطاء الكتاب والإعلاميين وغيرهم إلى عدّة معايير لغوية سليمة،

وهي:

1. السماع:

لا يقرّر الباحث عبد الملك مرتاض من الألفاظ والأساليب في العربية إلا ما ثبت سماعه، في أيّ مصدر من مصادر السماع، ولذلك يقول مخطّفاً استعمال المعاصرين لفظ " الذائقة": " ومن العجب أنّ العربيّة القديمة أوجدت أربعة مصادر لفعل " ذاق" - وهي: ذُوق، ذَوْقَان، ذَوَاق، مَدَاق - وضاقت بها المعاصرون كلّها وأنشأوا " الذائقة" التي لا لنجح نحن لاستعمالها ما دامت مرادفاتنا موجودة بكثرة وهي مسموعة عن العرب. واستعمل " الذوق" في المعنى المجازي لدى المتصوّفة، فكان الأولى أخذه منهم، بدل إنشاء مصطلح جديد أُفجِم في الاستعمال. وإمّا يُستحسن إنشاء ألفاظ لمعان لا توجد في العربيّة القديمة أصلاً...¹⁵.

ونعرض لهذه المصادر المعتدّ بها في التصويب اللغوي عند مرتاض فيما يأتي:

1.1. القرآن الكريم:

يجزم عبد الملك مرتاض أنّ " القرآن العظيم هو إبداع الله عزّ وجلّ، واللغة فيه إبداع عظيم معجز يزدان بها نظام الكلام"¹⁶، ومن منطلقه هذا يرى أنّ " لا نصّ في العربيّة أفصح ولا أبلغ ولا أعظم بياناً من القرآن"¹⁷، ومن برهاناته على ما يذهب إليه من تصويبات، استشهاده بالكثير من الآيات الشريفة، فلا تكاد تخلو مسألة من المسائل التي تخصّ اللفظ المصحح أو التركيب المصوّب إلا ونلغيه يستشهد بآية أو أكثر لتوضيح المعنى، فعند تصويبه لفظ " شهادة" بفتح الشين لا بكسرها، يقول: " بدأ يشيع، هذه الأيام، في لغة مراسلي الفضائيات العربيّة، والأجنبيّة الناطقة بالعربيّة أيضاً، نطقهم لفظ " شهادة" بكسر الشين، من باب التّخت! ومن شواهد هذا الحرف مفتوح الشين، لمن كان يريد الشاهد قوله تعالى: [قُلْ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ]¹⁸،¹⁹.

2.1. الحديث الشريف:

اعتمد عبد الملك مرتاض الحديث النبوي حجة في اللغة، ويرى أنّ " الاستشهاد بنصّ أيّ متن من الحديث النبوي الشريف الذي ثبت صحته هو أدقّ وأصحّ من أيّ نصّ شعريّ تناقلته الأفواه بين الأزمنة والأمكنة؛ لأنّ رواة الحديث الأوائل ممّن روت عنهم الأواخر(نريد الجيل اللاحق لهم) كانوا فصحاء أبناء لا يلحنون، فكيف لا يجوز رواية العربيّة الفصيحة الصّحيحة عن مثل عائشة وعمر وأبي الدرداء وأبي هريرة وسواهم رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم"²⁰، إلا أن استشهاده بالحديث كان قليلاً مقارنة بالقرآن والشعر العربي. ومن ذلك،

استشهاده بالحديث: [تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادِنَ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَهُوا]²¹ لتبيان " أن لفظ " الخيار " بكسر الخاء، ولا يقال بفتحها أبدا"²².

3.1. كلام العرب:

أخذ مرتاض من كلام العرب الفصحاء الأثيناء شعرا ونشرا حجة في إصدار حكمه على الألفاظ والأساليب، ويوضح ذلك بقوله: " رَجَّازُ الْأَعْرَابِ الَّذِينَ أُخِذَتْ عَنْهُمْ الْعَرَبِيَّةُ الْفَصِيحَةُ حِجَّةٌ لَا يَأْتِيهِمُ الْخَطَأُ مِنْ أَلْسِنَتِهِمْ، فِي اسْتِعْمَالِ الْأَلْفَاظِ الْمَلَائِمَةِ، وَتَوْظِيْفِهَا لِلْمَعَانِي الْمَلَائِمَةِ"²³، وكان يستدل على إجازة لفظ معين أو أسلوب بما ورد في كلام العرب. ومن ذلك، استدلاله على تخطئة استعمال " أضفى على... " في كتابات الكتاب وأشعار الشعراء المعاصرين، يقول: " وهذا الفعل في صورته الرباعية لا وجود له في كلِّ المعاجم العربية الأولى، وحتى المتأخرة... وإنما صحيحه أن يكون ثلاثيا فيقال: ضفا الشعرُ أو الصَّوْفُ يَضْفُو ضَفْوًا وَضُفُوًا: بمعنى " كثر، ووفر، وطال... والصفو: السعة والخير. وفرس ضافي السبب: سابعه، وثوب ضافٍ: سابع، فيكون " أضفى " أفعال تفضيل من " ضفا".

وكان الحريري استعمله في مقاماته فقال: " وَلَمْ أَدْرِ بِأَيِّهِمَا أَنَا أَضْفَى فَرِحًا، وَأَوْفَى مَرَحًا". وورد هذا اللفظ لدى الميداني بمعنى الطول للملابس، إذ قال: " فَأَبْرُؤُ مَحَامِسِ الْأَدَابِ فِي أَضْفَى مَلَابِسِهَا" على الأصل؛ إذ يقال: ثُوبٌ ضَافٍ، بمعنى طويل الذئول واسع العرض²⁴.

كما استشهد عبد الملك مرتاض بكثير من أشعار العرب، وخاصة ممن يُجْتَنَجُّ بشعرهم، فقد استدلل على تفضيل استعمال عبارة " على حين" بدلا من " بينما" قائلا: " لا يكاد الكتاب يستعملون " على حين"، ولكنهم يستعملون " بينما"، التي هي ظرف صدارة وجوبا في العربية، في حين أن عبارة " على حين" تأتي لتعليل ما ورد قبلها، في وسط الجملة كالجواب عن الشيء، فتتسلط عليه بالإضراب. ولذلك فمن الأول اصطناع عبارة " على حين"، لا " بينما".

وقد كان فصحاء العرب تعاملوا مع هذا المعنى واستعملوه في أشعارهم. وقد اجتمع التعبيران معاً (" بينا"، و" على حين")، فجاء " بينا" في صدر الكلام، و" على حين" في صلبه، في الاستعمال المحتج به في بيت ساعدة بن جؤية، إذ يقول:

فَبَيْنَا تَنُوحُ اسْتَبْشَرُوها بِحُبِّهَا عَلَى حِينَ أَنْ كُلَّ الْمَرَامِ تَرُومُ²⁵

2. القياس:

القياس في الاصطلاح: " حَمْلُ فِرْعِ عَلَى أَصْلِ بَعْلَةٍ، وَإِجْرَاءُ حُكْمِ الْأَصْلِ عَلَى الْفِرْعِ"²⁶، كأن نقيس الفرع (طباعة وصحافة) على مثال الأصل (تجارة وزراعة)، وحكم الأصل أنه صيغ على قاعدة قياسية مفادها " أن أغلب الأفعال الثلاثية الدالة على جرئة يكون مصدرها على وزن "فعالة"²⁷.

وعبد الملك مرتاض يقدم السماع على القياس، يقول: "... لكن القاعدة حين تُصَحَّحُ بالشاذ والمستثنى، تغتدي مزعجة للمتعلم، ومُعْوَصَةٌ للباحث. وأشهر مصادر " فَعَلَ يَفْعُلُ"، و" فَعَلَ يَفْعُلُ" أن يكون مصدرها "

فَعَلًا وَفُعُولًا"، ولكن هذا ليس قاعدة مطلقة؛ إذ لا بدّ من الاحتكام إلى السّماع الذي يثبت ما يخالف هذه القاعدة²⁸. ويمثّل لذلك بمثالين: أولهما (عبرت النّهر عبْرًا وعبُورًا)، وثانيهما (سكت الخطيب سكتًا وسكُوتًا) ويعلّق على ذلك بقوله: "وواضح أنّه كان من حقّ" عبّر" أن لا يأخذ بناء "سكت"؛ إذ بناء مصدر الأوّل "فعل" فقط، وبناء مصدر الآخر "فُعول" فقط، ولكن وقع التّداخل والاشتراك فانخرمت القاعدة"²⁹.

لكنّ انخرام قاعدة بناءٍ صرّفيّ ما أو كلمة معيّنة لا يُخرّجها من دائرة الفصاحة؛ لأنّ العرب كانوا يعتبرون الكلمة "مخالفة للفصاحة إذا كانت شاذّة في القياس والاستعمال معاً. أمّا إنّ شدّت في القياس دون السّماع، فلم يقل أحدٌ من العلماء بعدم فصاحتها، وإلا كان كثير من الكلام غير فصيح"³⁰.

3. الاستناد إلى المعاجم:

يستند عبد الملك مرتاض في تخطيطه لفظاً أو تركيباً إلى الكثير من المعاجم العربيّة المؤسّسة الموثوقة في اقتفاء الصّواب اللّغوي، ولا يكتفي بمعجم واحد، خشية أن يكون مؤلّفه قد أخطأ فيما يودّ هو تصويبه؛ إذ نجده يدلّل على الصّواب بقول مختصرة أو متفاوتة بين الطّول والقصر من عدّة معاجم يتّخذها حجّة لتبيان ما يراه صواباً وتوكيده، ومن أهمّها: معجم لسان العرب، لجمال الدّين بن منظور (ت630 هـ)، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن عليّ اللّغوي (ت770 هـ)، وجمهرة اللّغة لمحمد بن الحسن بن دريد (ت321 هـ)، والقاموس المحيط لمحمد بن محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817 هـ)، ومعجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170 هـ)، وتهديب اللّغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري (ت370 هـ)، والمحكم والمحيط الأعظم لعلي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت458 هـ)، والتعريفات لعلي بن محمد للشريف الجرجاني (ت816 هـ)، والصّحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت393 هـ)، ومقاييس اللّغة لأحمد بن فارس (ت395 هـ).

4. قواعد النّحو والصّرف:

كان لقواعد النّحو والصّرف التي استنبطها النّحاة منذ زمان سيبويه الفضل الكبير في صون اللّغة العربيّة من اللّحن، وكانت - وما زالت - من أهمّ المعايير للحكم على لفظ أو تركيب بأثّه خطأً أو صواباً. فلا غرو أن يرجع عبد الملك مرتاض في بعض تصويباته إلى هذه القواعد، فهي - فيما تجوّزه - تستند إلى شواهد سليمة وكثيرة من لغة العرب. واستناداً إلى قواعد العربيّة صوّب مثلاً خطأً من يُكزّرون "كلّما" حين يريدون إنشاء جملة توكيديّة تتحدّث عن شيء يتكرّر في الماضي، فيقولون: "كلّما جاء إليّ، كلّما قمت له!" ثم يتساءل متعجباً: "وإنّا لا ندري من أين جاءوا بهذا التعبير الفاسد الذي أباحوا لأنفسهم من خلاله تكرار "كلّما"، فجعلوها جواباً لنفسها! على حين أنّ طرف "كلّما" - بإجماع النّحاة - يجتزئ بنفسه فيفيد تكرار المعنى في الجملة، وهو لا يدخل إلّا على الفعل الماضي غالباً، ولا بدّ له من جواب"³¹. وبناء على هذه الحجّة يكون تصويب المثال الذي مثّل به على النّحو: "كلّما جاء إليّ، قمت له".

IV. التّصويب الصّرفي عند عبد الملك مرتاض:

يشكّل هذا المبحث جوهر دراستنا التطبيقية في مدوّنة المؤلّف عبد الملك مرتاض، ونشير إلى أنّ هذا النوع من التصويب يتمّ في أحد مستويات التحليل اللغوي، وهو المستوى الصّرفي، ويُعرف بالمورفولوجيا، وهو "مستوى دراسة الصيغ اللغوية وبخاصة تلك التغييرات التي تعترى صيغ الكلمات فتحدث معنجدًا، مثل اللّواحق التصريفية، والسّوابق، والتّغييرات الداخليّة"³².

ويرى معظم اللّغويين المحدثين أنّ هناك ثلاثة أقسام رئيسة تنتظم فيها المسائل الصّرفية، ويضمّ كلّ منها عددا كبيرا من الجوانب والقواعد الفرعية:

- "أولها: مخصّص لتصريف الكلمة لغاية معنوية، وفيه: الاشتقاق وأنواعه، والنسب والتصغير، والزيادة ومعانيها، ومسائل التعريف والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع، ونحو ذلك.

- وثانيها: موجّه لرصد التغييرات التي تعترى الكلمة لغير غاية معنوية وفيه: الإعلال والإبدال، والقلب والنقل والإدغام، ومسائل أخرى كالوقف والإمالة والتقاء الساكنين ونحوها من قواعد الأداء الصّوتية.

- وثالثها: ما دُعِيَ بمسائل التمرين: وهي تطبيقات على قواعد الصرف جيء بها للتدريب على إتقان التصريف والتّجويد فيه"³³.

و"علماء العربية يحدّدون ميدان الصّرف بأنّه دراسة لنوعين فقط من الكلمة: الاسم المتمكن، والفعل المتصرّف"³⁴، وسنبحث المسائل الصّرفية الخاصة بهذين النوعين التي جاء التصويب على وفقها في كتاب "نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها" للباحث عبد الملك مرتاض.

1. التغيير في البنية الصّرفية:

1.1- المصدر الميميّ: "مَفَادُهُ... مُفَادُهَا" لا "مَفَادُهُ" ... "مَفَادُهَا".

يخطئ عبد الملك مرتاض من يقولون: "جاءني رسالة مَفَادُهَا كَذَا وكذا"، (بفتح الميم) يريدون إلى مضمونها، بحجّة أنّ الصّواب أن يقال: "مَفَادُهَا" - بضمّ الميم - من "أَفَادَهُ يُفِيدُهُ خَيْرًا، فهو مُفِيدٌ لِلْمَفَادِ لَهُ"، وأنّ اللفظ "مَفَاد" لم يرد بهذا الصّبّط في كلّ معاجم العربية³⁵.

لكنّ أحمد مختار عمر أدرج هذا اللفظ في معجم الصواب اللغوي، ورأى أنّه مرفوض عند بعض اللّغويين، غير أنّ الاستعمالين كليهما فصيح، سواء بفتح الميم أو بضمّها، يقول: "مَفَادُ الأَمْر كَذَا" فصيحة، و"مَفَادُ الأَمْر كَذَا" فصيحة. المصدر الميميّ من "أَفَادَ" "مَفَاد" بضمّ الميم، ولكن يمكن تصويب الاستعمال المرفوض على أنّه مصدر ميميّ من "فَادَ" الثلاثيّ الجرد، الذي يدلّ على حدوث الفائدة³⁶، ففي الصّحاح: "الفائدة ما استفدت من علم أو مال، تقول منه: فادت له فائدة"³⁷.

2.1. التّسبب إلى اسم الممدود: "كيميائي" لا "كيماوي"

يخطئ عبد الملك مرتاض من ينسبون - أي يضيفون باصطلاح سيبويه - إلى لفظ "الكيمياء" يقولون: "الكيمائي"، ويرى أن ذلك لحن شنيع، بحجة أن همزته ليست منقلبة عن واو مثل: همزة "سما" الذي أصله "سماو"، فيقال في النسبة إليه "سماوي". ولهذا فالصواب حين النسبة إلى هذا اللفظ أن يقال: "كيميائي" ³⁸.

ولكن لفظ (كيمائي) الذي يعتبره عبد الملك مرتاض لحنًا لغويًا، يأتي في الرتبة الثانية من حيث الفصاحة، بينما يحتل لفظ "كيمائي" الرتبة الأولى. والصواب (كيميائي) الذي رآه مرتاض محكومًا عليه بالصحة اللغوية لدى مجمع اللغة المصري؛ إذ أجاز النسب إلى "كيمياء" بإثبات همزة على أساس أنها للإلحاق أو التأنيث، فيقال: "كيميائي"، ولكن قلب همزة واوًا عند النسب أولى فيقال فيها: "كيمائي، وكيمائي"، وقد أوردت المعاجم الحديثة الكلمة بإثبات همزة وقلبها واوًا ³⁹. جاء في المعجم الوسيط: "الكيميائي، والكيميائي: المتخصص في علم الكيمياء أو في تطبيق قواعده تطبيقًا عمليًا... والتفاعل الكيميائي: أن تؤثر مادة في مادة أخرى فتغير تركيبها الكيميائي. أو هو تغيير كيميائي يحدث في المادة بتأثير الحرارة أو الكهرباء ونحوهما" ⁴⁰.

3.1. الجموع:

أ. جمع "أرض" "أرضون" لا "أراضي":

يخطئ عبد الملك مرتاض من يجمع لفظ "أرض" على "أراضي"، والصواب عنده أن يقال فيجمعها: "أرضون" ⁴¹، وحجته في ذلك هي نفسها التي ذكرها الحريري في درة الغواص في أوام الخواص عند تحطته جمع "أرض"، وهي أن "الأرض ثلاثية والثلاثي لا يُجمع على أفعال"، وبالرجوع إلى كتاب الحريري نجد أنه يفضل هذه المسألة فيقول: كما "أن الهاء مقدرة في "أرض"، فكان أصلها "أرضة" وإن لم ينطق بها، ولأجل تقدير هذه الهاء جُمعت بالواو والتون على وجه التعويض لها عما حُذِفَ منها... وفتحت الراء في الجمع؛ لتؤدّن الفتحة بأن أصل جمعها "أرضات" ⁴².

وأوردت المعاجم لفظ "أرض" جمعًا لـ "أرض" على غير قياس على الرغم من أنه فصيح، جاء في الصحاح: "الأرض مؤنثة، وهي اسم جنس. وكان حق الواحدة أن يقال: "أرضة" ولكنهم لم يقولوا. والجمع "أرضات"؛ لأنهم قد يجمعون المؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث بالألف والتاء، كقولهم غُرُسات. ثم قالوا: "أرضون" فجمعوا بالواو والنون، والمؤنث لا يُجمع بالواو والنون إلا أن يكون منقوصًا كئبّة وظبّة، ولكنهم جعلوا الواو والنون عوضًا من حذفهم الألف والتاء، وتركوا فتحة الراء على حالها. وربما سُكّنت. وقد جُمع على "أرض".

وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: "أرض" و"أراضي" مثل "أهل" و"آهال". والأراضي أيضا على غير قياس؛ كأنهم جمعوا "أرضًا" ⁴³.

ولعل مخالفة جمع "أرض" القياس هو الذي دفع عبد الملك مرتاض إلى القول إن "المعاجم العربية كلها لا تعترف بجمع "أرض" للأرض، غير أن عامة الكتاب المعاصرين، والشعراء أيضا، يستعملون هذا الجمع الخطأ" ⁴⁴.

والتحاة يُلحِقون جَمْع " أرضون" بجمع المذكر السالم في إعرابه⁴⁵، فيكون محتوما بالواو والتون (أَرْضُونَ) رفعاً، وبالياء والتون (أَرْضِينَ) نصباً وجرّاً، وقد ورد هذا الجمع ومفرده مجرورين في الحديث النبوي الشريف: [مَنْ أَقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّفَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ]⁴⁶.

وإذا كان هذا الشاهد يدعم الصواب (أَرْضُونَ) الذي أقره مرتاض جمعا لـ " أرض"، فإن ذلك لا يمنع صحة استعمال الجمع الآخر (أراضٍ) في لغتنا العربية؛ لأنها أوسع من قواعدها.

ب. جمع " مرآة" " مرآء" لا " مرايا":

يرفض عبد الملك مرتاض " مرايا" جمعا لـ " مرآة"، والصواب عنده أن يقال: " مرآء" على مثال " مرآع"، و"جوارٍ"، و"عَوَاشٍ" ملحقاً إلى أن الجمع المغلوط سار بين الناس.

واللافت للانتباه، أن عبد الملك مرتاض نفسه يعترف بأنه قد تعمّد استعمال الجمع المغلوط " مرايا" عنواناً لإحدى رواياته الموسومة بـ: " مرايا متشظية"؛ لكون الجمع الصواب " مرآء" يكاد لا يُستعمل في أوساط العوام من المثقفين وحتى من الجامعيين⁴⁷.

وعلة تحطئة هذا الجمع (مرايا) عند مرتاض وغيره من المعجميين كالأزهري وابن منظور، هي عدم وروده في المعاجم على الرغم من أنه فصيح، في حين أن الجمع الصواب (مرآء) فصيح كذلك، لكنه مُهْمَل⁴⁸.

جاء في لسان العرب: " وجمع المرأة مرآء، بوزن: مرآع... والعوام يُقُولُونَ فِي جَمْعِ الْمَرْأَةِ: مَرَايَا... وَهُوَ خطأ"⁴⁹. وقد ذكر الجوهري الجمع القياسي (المراي) على بناء (المفاعل)، وغير القياسي (المرايا)، من دون تحطئة، قال: " والمِرْأَةُ بكسر الميم: التي يُنظَرُ فيها. وثلاث مرآء، والكثير مرآيا"⁵⁰. وفي قوله: "والكثير مرايا" دلالة على دُبُوع استعمالها.

وبناء على هذه المعطيات المعجمية يصحّ جمع " مرآة" على " مرايا"؛ لسماع ذلك بكثرة، حسب ما ذكر الجوهري، وقد سار على نَحْجه بعض المعاصرين منهم إميل بديع يعقوب، قال: " المرأة: ما يرى الناظر فيها نفسه. جمع: مرايا ومرآء"⁵¹.

ج. جمع " عذاب" " أعذبة" لا "عذابات":

يخطئ عبد الملك مرتاض من يجمع لفظ " عذاب" على " عذابات"، والصواب عنده أن " يُكسَّر، أي: يُجمع جمع تكسير على " أعذبة"، مثل: " فضاء على " أفضية". ويرى أن " عذابات" التي يصطنعها الشعراء العرب المعاصرون وبعض الإعلاميين هي ضربٌ من الثُصور ووجهٌ من العي⁵².

وحجته في هذا التصويب ما ورد في لسان العرب من تفسير للآية: [يَضَاعِفُ لَهَا الْعَذَابَ ضِعْفَيْنِ]⁵³، أي: تُعَذَّبُ ثَلَاثَةَ أَعْدَبَةٍ⁵⁴.

ويدعو عبد الملك مرتاض غير راض عن استعمال الجمعين كليهما، يقول: والحقّ أنّه لا "عذابات"، ولا " أعذبة" (على سلامة استعماله) ممّا يَحْسُنُ قوله في اللغة الأدبية. ولأمر ما لم يستعمل القرآن " العذاب" جمعاً؛ لأنّ "

العذاب " في نفسه أقصى العقوبة التي يمكن أن تلحق بالنفس، فكيف إذا جُمع فيتضاعف؟! ... وإذا كان ولا بد من استعمال الجمع، فليستعمل الجمع الصحيح - أي: أعذبة - الذي نصت عليه المعاجم، ولا حرج" ⁵⁵.

د. جمع " حكاية" جمع مؤنثٍ سالما " حكايات " لا " حكايا":

يخطئ عبد الملك مرتاض من يجمع كلمة " حكاية" على " حكايا"، بحجة أنّ " حكايا" مفردا " حكيّة"، وهو جمعٌ غير صحيح، والصواب عنده أن يُجمع جمع مؤنثٍ سالماً - أي: حكايات - كما ينطقها العوام ⁵⁶، وهو جمعٌ جاء موافقاً للقياس، فكلمة (حكاية) مختومة بالتاء المربوطة، فتجمع بالألف والتاء المزيدتين أي تجمع جمع مؤنثٍ سالماً ⁵⁷.

هـ. جمع الاسم المنقوص (المغني) جمع مذكرٍ سالما:

يخطئ عبد الملك مرتاض من يقول: " المغنين" - وهو جمع مذكرٍ سالمٍ للاسم المنقوص (المغني) - في حالتي النصب والجرّ، و"المغنون" في حالة الرفع، والصحيح عنده أن يقال في الحالتين الأوليين: " المغنين"، وفي الحالة الثالثة: " المغنون" ⁵⁸.

ولكنه لم يُعلّل ذلك بالتعليل المُجمَع عليه بين النحاة، وهو " إن كان ما يُجمع هذا الجمع منقوصاً، تُحذف ياءه، ويُصم ما قبلها، إن جُمع بالواو والنون - أي في حالة الرفع - وتبقى الكسرة، إن جُمع بالياء والنون" - أي في حالتي النصب والجرّ" ⁵⁹.

2. التغيير في حركة المصادر:

1.2. ما جاء من المصادر مفتوحا والعامّة تكسره:

ومن الأمثلة على ذلك، شُيوع خطأ " استعمال " وُفق " بكسر الواو، ولم يرد في العربية إلا بالفتح... فالوُفق: كلّ شيء يكون متّفقا على تيفاق واحد، فهو إذن " وُفق" بفتح الواو لا بكسرها" ⁶⁰.

والظاهر أنّ تخطئة مرتاض من يستعمل " وفق" بالكسر قد سبقه إليها أحمد مختار عمر حين رفض عبارة " جاء الأمر وفق ما أراد" للخطأ في ضبط الواو بالكسر، ومعناها: جاء الأمر ملائماً لما أراد، ويرى أنّ ضبط الواو بالفتح فصيح؛ لأنّ المعاجم ذكرت " الوُفق" بفتح الواو مصدرا للفعل " وُفق"، بمعنى: الموافقة بين الشيئين ⁶¹.

والدليل على فصاحة " وُفق" بفتح الفاء، الشاهد الشعري الذي ساقه مرتاض على لسان شيخ الرّجّاز رؤبة في وصف قوائم فرس:

يهوي إذا هُرَّ وَلَقَنَّ وَلَقَا بِأَرْبَعٍ لَا يَعْتَنُّ الْعَنْقَا

يَهْوِيَنَّ شَيْئًا وَيَقْعَنَّ وَفَقَا ⁶²

2.2. ما جاء من المصادر بالكسر والعامّة تضمّه:

ومن الأمثلة على ذلك قولُ مرتاض مخطئاً الإعلاميين ومصوّباً خطأهم: "... يقولون: " الحُدْلان" بضمّ الخاء وهو المعنى الذي يأتي مقابلاً للنصر. فأنت بين أن تنصر شخصا استعان بك أو تحُدّله (بضمّ الدال) حُدْلاناً (بكسر الخاء). وقد تحضّ الجوهريّ بضبطه، ووافقها الفهريّ بضمّته، ووافقها الفهريّ بضمّته، وإن لم يضبط هذا مضارعه" ⁶³.

ويظهر أنّ عبد الملك مرتاض يرفض استعمال مصدر " الخُذْلان " لعدم وروده بهذا الضبط في المعاجم، ويعدّ استعماله بكسر الخاء(الخُذْلان) فصيحاً استناداً إلى ضبطه معجمياً في الصّحاح والقاموس المحيط. لكن، " يمكن قبول الضّبط المرفوض قياساً على نظائره الكثيرة في لغة العرب، مثل " حُسبان"، و "قُربان"، و "بُجتان"، و "سُبْحان"، و "عُفْران"، و "كُفْران"، و "سُلطان"، و "فُرقان"، وغيرها"⁶⁴.

3.2. ما جاء من المصادر بالفتح والعامّة تضمّه أو تكسره:

ومن الأمثلة على ذلك ما قاله مرتاض مخطّفاً المعلقين على مقابلات كرة القدم: " كثيراً ما يُمعنون في التّفاصح فينطقون لفظ " الخسارة" – الذي هو بفتح الخاء وُجوباً- بالضّمّ أو الكسر! "⁶⁵.

وقد عدنا إلى معاجم العربية فوجدناها تورّد لفظ " الخسارة" مضبوطاً شكّله بفتح الخاء، وهو الصواب عيّنه الذي ذكره عبد الملك مرتاض، فقد جاء في لسان العرب: "خسر: خَسِرَ خَسِيراً وَخَسِرَ وَخَسِرَاناً وَخَسِرَ، فهو خاسِرٌ وَخَسِيرٌ، كُله: ضلّ، وَالْخَسَارُ وَالْخَسَارَةُ وَالْخَيْسَرُ: الضَّلَالُ وَالْهَلَاكُ"⁶⁶.

وورد في المعجم الوسيط: " خَسَرَ التاجرُ خَسِرًا، وَخَسِرًا، وَخَسَارَةً، وَخَسِرَانًا: غِبْنَ في تجارته"⁶⁷.

4.2. ما جاء من المصادر بالكسر والعامّة تفتحه:

يخطّئ عبد الملك مرتاض من يقول " عَيَانا" بفتح العين، ويذهب إلى أنّ الصّحيح هو " عَيَانا"، وحقّته في ذلك أنّه جاء مِنْ " عَايَنَ"، فيكون مصدره " فِعَالاً"، مثل: " دَافِعٌ دِفاعاً"، ولا يُقَالُ: " دَفَعاً!"⁶⁸.

ولعلّ رفض مرتاض هذه الكلمة مفتوحة العين مردّه إلى أنّها بهذا الضّبط لم ترد في المعاجم، على الرّغم من أنّها صحيحة، ولا يمكن عدّها فصيحة إلا إذا كانت مكسورة العين، وهذا يتوافق وما نصّت عليه المعاجم العربيّة، فقد ورد في لسان العرب: " وقد عَايَنَهُ مُعَايِنَةً وَعَيَانًا. ورآه عَيَانًا: لم يشكّ في رؤيته إيّاه ". وفي المثل: ليس الخبر كالعيان"⁶⁹.

ولكن، كلمة " عَيَانا" بالفتح يمكن تصويبها على أنّها اسم مصدر للفعل " عَايَنَ"، مثل: " عَطَاءٌ مِنْ " أَعْطَى"، و " سَلَامٌ مِنْ " سَلَّمَ. ولعلّ ممّا سهّل ذلك شيوع الكلمة على أقلام الكتاب مقترنة بكلمة " بيانا" – في شكل أسلوب إتباعي – في قولهم: " عَيَانًا بَيَانًا"⁷⁰.

3. الأفعال:

1.3. بناء الأفعال " هُرِعَ، وأُهرِعَ"، و"يُهرِعُ" للمجهول لا للمعلوم:

يخطّئ عبد الملك مرتاض من يستعمل " هُرِعَ، وأُهرِعَ"، و"يُهرِعُ" بالبناء للمعلوم، ويرى أنّ البناء فيها للمفعول(على ما لم يُسمّ فاعله)، وهي من الأفعال التي لم تُستعمل في العربيّة الصّحيحة إلاّ بالبناء للمجهول⁷¹. ويمثّل لذلك بشاهدين من آي القرآن الكريم، أولهما قوله تعالى: [وَجَاءَهُمْ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ]⁷²، والثاني قوله سبحانه: [إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ فَهُمْ عَلَىٰ آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ]⁷³.

ويجنح عبد الملك مرتاض من خلال هذا التصويب إلى استعمال تلك الأفعال بصيغ بنائها للمجهول؛ لكونها فصيحة، على حين نجد الباحث المعجمي أحمد مختار عمر يذهب إلى جواز استعمالها بالبناء للمعلوم للتعبير

عن معنى الإسراع إلى الشيء، وحثته في ذلك أن المعاجم (من بينها تاج العروس ولسان العرب) ذكرت الفعل "هَرَعَ" لازماً ومتعدّياً، و"أَهْرَعَ" متعدّياً، وأنّ الفعل (يُهْرَعُونَ) في الآية الأولى فُرئى بفتح الياء، وماضيه "هَرَعَ" لوجود حرف الحلق، وهو الشائع في الاستخدام⁷⁴.

2.3. كسر لام مضارع "مَلَك" لا ضمّها:

يخطئ عبد الملك مرتاض من يردّد فعل "مَلَك يَمْلِكُ" بضمّ لامه، ويرى أنّ نطق اللام في المضارع مضمومة هو لحن صراح وشنيع؛ لأنّه خروج عن الاستعمال العربيّ الفصيح. والصواب عنده أنّ هذا الفعل مضارعه مكسور اللام فقط، فهو من باب "ضَرَبَ يَضْرِبُ" لا غير⁷⁵.

ويستند في تصويبه هذا على الضبط الذي أورده الجوهري في الصحاح، إذ قال: "مَلَكُهُ يَمْلِكُهُ - بكسر الميم - مَلَكًا. وهذا الشيء ملك يميني..."⁷⁶.

ولو استقرنا المرّات التي ورد فيها الفعل المضارع (يَمْلِكُ) في القرآن الكريم لوجدناها أربعا، وقد كُسِرَتْ لأمّه فيها، ومنها قوله تعالى: [إِنِّي وَجَدْتُ أُمَّرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ]⁷⁷، وفي هذا تأكيد للصواب الذي رآه مرتاض، وهو يتطابق والميزان الصّريّ للفعل الثلاثي المجرد (مَلَك يَمْلِكُ) وبابه الصّريّ "فَعَلَ يَفْعَلُ" بفتح عينه في الماضي وكسرها في المضارع كـ "ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَجَلَسَ، يَجْلِسُ"⁷⁸.

3.3. عدم جواز استعمال الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة "أَفْعَل" بمعنى "فَعَلَ" الثلاثي المجرد:

يخطئ عبد الملك مرتاض من يستعمل "أَبْهَرَ" لمعنى الفعل الثلاثي "بَهَرَ"⁷⁹، دون أن يشير إلى ذلك المعنى الذي جاء في المعاجم، ومنها المعجم الوسيط على سبيل المثال لا الحصر: "بَهَرَ بَهْرًا، وَبُهْرًا: أَجْهَدَهُ حَتَّى تَتَابَع نَفْسُهُ. وَيُقَال: بَهَرَ الْأَمْرُ... وَبَهَرَ الشَّيْءُ فُلَانًا: أَذْهَشَهُ وَحَيَّرَهُ وَغَلَبَهُ. وَيُقَال: بَهَرَ الْقَمَرُ النُّجُومَ: غَمَرَهَا بِضَوْئِهِ..."⁸⁰.

وحيثه لتخطئة هذا الاستعمال هي أنّ الفعل الرباعيّ (أَبْهَرَ) لا وجود له في العربيّة الصّحيحة، من هذه المادّة، فهو متعدّد بنفسه، والصواب عنده أن يُقال: "بَهَرَ"⁸¹.

وعلى الرغم من أنّ "أَبْهَرَ" صحيح استعماله في اللّغة، و"بَهَرَ" فصيح مهمل استعماله، إلّا أنّنا يمكننا تصحيح الاستعمال المرفوض (أَبْهَرَ) اعتمادا على إجازة مجمع اللغة المصري ما شاع استعماله من الأفعال الثلاثية المزيدة بالهمزة "أَفْعَل"، والتي جاءت بمعنى "فَعَلَ" الثلاثي المجرد، على أن تكون الهمزة لتقوية المعنى وإفادة التوكيد⁸².

الخاتمة:

يمكن من خلال دراستنا المستوى الصّريّ في التصويب اللّغوي لدى عبد الملك مرتاض، تصنيفه في خانة المتشدّدين الذين يجذبهم معيار الصّواب في القديم أكثر منه في الحديث، لكن هذا لا يمنعنا من الإقرار بأنّه سخر يَزَاعُهُ؛ ليُدَوِّد "عن اللّغة حياض الدّخيل لبقاء العربيّة على صفاتها وجمالها، وبغرض استعمال القول الفصيح في كلّ وسائل التواصل، وفي الكتابة الصّحيحة؛ درءاً لكلّ مفسدة لغويّة أو أسلوبية"⁸³.

وقد خلص البحث إلى نتائج نوجزها في الآتي:

- 1- لفتُ انتباه الباحثين إلى مبحث خاصّ بتقوم اللسان العربي ضمن مؤلّف لغويّ نفيس لعبد الملك مرتاض، ويبقى فيه الكثير من المباحث التي تستدعي دراستها في أطروحات أكاديمية ومقالات علميّة في المستقبل.
- 2- معظم أخطاء المستوى الصّرفي في التصويبات اللّغويّة التي طرقتها عبد الملك مرتاض تعود إلى إهمال مستعملي اللّغة دراسة الصّرف وجهلهم بقوانين الاشتقاق والأوزان الصّحيحة في العربيّة.
- 3- حلُّ الأخطاء الصّرفيّة المصوّبة تقع فيما يلي:
 - الخطأ في صياغة الجموع بأنواعها، وبخاصّة جمع التكسير.
 - تحريك أوائل المصادر بحركة تخالف الحركة التي تبدأ بها في المعاجم اللّغويّة.
 - استعمال أفعال مبنية للمعلوم لا تُستعمل في العربيّة إلاّ بالبناء للمجهول.
 - ضمُّ لام مُضارع " مَلَكٌ " بدلا من كسرها.
 - استعمال الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة " أَفَعَلٌ " بمعنى " فَعَلَ " الثلاثي المجزء.
- 4- الحكم على المسائل اللّغويّة بالتصويب أو التخطئة ليس حاسما ونهائيا- على حدّ تعبير الباحث صالح بلعيد- وأنّ الكثير منها تستدعي التوقّف للتثبت، وأنّ من ينتصر لمسألة لغويّة هو ظنٌّ أو رأيٌ يبدو له فقط. وهكذا تُفضي هذه المسائل إلى وجوه القول في العربيّة وسعتها إلى الاختلاف بين المحدثين كما أفضت إلى الاختلاف بين الأقدمين.

التوصيات:

الأحرى بمؤلفي كتب التصويب اللّغويّ توجيه القارئ أو مستعمل اللّغة إلى الصّواب عن طريق القواعد التي تنصّ على الصّبط، ولا أن يقولوا له: لا تنقل، وكفى، وبهذا يغلقون عليه باب الاجتهاد في البحث عن الصّواب، بل من الواجب عليهم أن يفسحوا المجال للاجتهادات اللغوية المعاصرة المنضوية تحت عبارة (قل ولا حرج عليك)، فما يعدونها هم أخطاء هي في الحقيقة من الصّواب اللّغويّ التي لها مبرراتها المرجعيّة من خلال قرارات المجامع اللّغويّة⁸⁴ التي تُبيح استعمال بعض الأساليب المستحدّة التي فرضها التطوّر اللّغويّ للعربيّة.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- 1. أخطاء لغويّة شائعة، خالد بن هلال بن ناصر العربي، مكتبة الجيل الواعد، سلطنة عمان، ط1، 1427هـ- 2006م.
- 2. أسس علم اللّغة، ماريو باي، تر: أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط8، 1419هـ- 1998م.

3. الإعراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة في أصول النَّحو، أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971م.
4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
5. بناء الجملة العربيّة، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2003م.
6. التّطبيق الصّريّ، عبده الرّاجحي، دار النّهضة العربيّة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
7. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
8. حُسن استعمال اللّغة العربيّة في وسائل الإعلام، صالح بلعيد، منشورات المجلس الأعلى للغة العربيّة، الجزائر، 2018م.
9. درة العوّاص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، تح: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ - 1996م.
10. دروس في اللسانيّات التّطبيقية، صالح بلعيد، دار هومه، الجزائر، ط8، 2016م.
11. شذا العرف في فنّ الصّرف، أحمد الخملّوي، مراجعة وشرح: حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.
12. الصّحاح: تاج اللّغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، راجعه واعتنى به محمد محمد تامر وآخران، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 1430هـ - 2009م.
13. صحيح البخاري، محمد إسماعيل البخاري (ت256هـ)، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط1، 1423هـ، 2002م.
14. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت261هـ)، دار إحياء الكتب العربيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1991م.
15. طبقات النّحويين واللّغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، د.ت.
16. العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسيّ (ت328هـ)، تح: محمد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1404هـ - 1983م.
17. قضيّة التّصويب اللّغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، العربي دين، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2015م.
18. لحن العامّة والتطور اللغوي، رمضان عبد التّواب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط2، 2000م.
19. اللّحن في اللّغة: مظاهره ومقاييسه، عبد الفتّاح سليم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1409هـ - 1989م.
20. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط4، 2005م.

21. مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1996م.
22. معجم الخطأ والصواب في اللغة، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1983.
23. معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2008م.
24. المعجم المفصل في الجموع، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.
25. المعجم الوسيط؛ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004م.
26. مناسبة وكلمة، صالح بلعيد، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018م.
27. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، د.ت.
28. نظرات في اللغة والأدب، الشيخ مصطفى الغلاييني، مطبعة طبارة، بيروت، لبنان، ط1، 1927م.
29. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، عبد الملك مرتاض، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2012م.

الهوامش:

1. ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، صص 13-14.
2. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص11.
3. ينظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ص8، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة، إميل بديع يعقوب، ص24.
4. ينظر: م، ن، ص25.
5. لحن العاقمة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ص71.
6. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة: صاب، ص527.
7. قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، العربي دين، ص18.
8. دروس في اللسانيات التطبيقية، صالح بلعيد، ص132.
9. أخطاء لغوية شائعة، خالد بن هلال بن ناصر العبري، ص14.
10. ينظر: معجم الخطأ والصواب، إميل بديع يعقوب، ص33.
11. ينظر: أخطاء لغوية شائعة، خالد بن هلال بن ناصر العبري، ص14.
12. اللحن في اللغة: مظهره ومقاييسه، عبد الفتاح سليم، ص3.
13. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، عبد الملك مرتاض، ص214.
14. ينظر: م، ن، ص214.
15. ينظر: م، ن، ص230.
16. ينظر: م، ن، ص104.
17. ينظر: م، ن، ص151.
18. الأنعام: 20.
19. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، عبد الملك مرتاض، ص272.
20. ينظر: م، ن، ص106.

21. صحيح البخاري، محمد إسماعيل البخاري (ت 256 هـ)، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط1، 1423هـ، 2002م، حديث رقم 3493، ص865.
22. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيته، عبد الملك مرتاض، ص233-234.
23. ينظر: م، ن، ص161.
24. ينظر: م، ن، ص215.
25. ينظر: م، ن، ص216.
26. الإعراب في جمل الإعراب وُعم الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، ص93.
27. التطبيق الصّريّ، عبده الرّاجحي، ص67.
28. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيته، عبد الملك مرتاض، ص188.
29. ينظر: م، ن، ص188.
30. نظرات في اللّغة والأدب، الشيخ مصطفى الغلاييني، ص38، وينظر: معجم الخطأ والصّواب في اللّغة، إميل بديع يعقوب، ص37.
31. ينظر: نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيته، عبد الملك مرتاض، ص262.
32. أسس علم اللّغة، ماريو باي، تر: أحمد مختار عمر، ص43-44.
33. مبادئ اللّسانيّات، أحمد محمد قدور، ص188.
34. التطبيق الصّريّ، عبده الرّاجحي، ص9.
35. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيته، عبد الملك مرتاض، ص220.
36. معجم الصواب اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص716.
37. الصّحاح: تاج اللّغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، مادة: فيد، ص907.
38. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيته، عبد الملك مرتاض، ص244-245.
39. معجم الصواب اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص628.
40. المعجم الوسيط، مادة: كيمياء، ص808.
41. ينظر: نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيته، عبد الملك مرتاض، ص243.
42. درة الغوّاص في أوهم الخواص، القاسم بن علي الحريري، تح: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، ص223.
43. الصّحاح: تاج اللّغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، مادة: أرض، ص35.
44. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيته، عبد الملك مرتاض، هامش(3)، ص243.
45. ينظر: جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، ج2، ص18.
46. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت 261 هـ)، حديث رقم 1610، ص1230.
47. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيته، عبد الملك مرتاض، ص242.
48. ينظر: معجم الصّواب اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص680.
49. لسان العرب، جمال الدّين بن منظور، مادة: مرأ، ج1، ص157.
50. الصّحاح: تاج اللّغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، مادة: رأى، ص415.
51. المعجم المفصّل في الجموع، إميل بديع يعقوب، ص410.

52. ينظر: نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنتها، عبد الملك مرتاض، ص 231.
53. الأحزاب، من الآية: 30.
54. لسان العرب، جمال الدين بن منظور، مادة: عذب، ج 1، ص 157.
55. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنتها، عبد الملك مرتاض، ص 231-232.
56. م، ن، عبد الملك مرتاض، ص 253.
57. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ص 68.
58. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنتها، عبد الملك مرتاض، ص 239.
59. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، ج 2، ص 20.
60. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنتها، عبد الملك مرتاض، ص 270.
61. ينظر: معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 797.
62. ينظر: العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت 328هـ)، تح: محمد مفيد قميحة، ج 1، ص 149.
63. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنتها، عبد الملك مرتاض، ص 262-263.
64. ينظر: معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 345.
65. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنتها، عبد الملك مرتاض، ص 263.
66. لسان العرب، جمال الدين بن منظور، مادة: مرأ، ج 1، ص 157.
67. المعجم الوسيط، مادة: خسر، ص 238.
68. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنتها، عبد الملك مرتاض، ص 264.
69. لسان العرب، جمال الدين بن منظور، مادة: مرأ، ج 1، ص 157.
70. معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 554.
71. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنتها، عبد الملك مرتاض، ص 286.
72. هُود: 77.
73. الصّافّات: 69-70.
74. ينظر: معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 778.
75. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنتها، عبد الملك مرتاض، ص 267.
76. الصّحاح: تاج اللّغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، مادة: ملك، ص 1096.
77. التّمل، الآية: 23.
78. شذا العرف في فنّ الصّرف، أحمد الخملّوي، مراجعة وشرح: حجر عاصي، ص 16.
79. ينظر: نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنتها، عبد الملك مرتاض، ص 255.
80. المعجم الوسيط، مادة: بهر، ص 73.
81. ينظر: نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنتها، عبد الملك مرتاض، ص 255.
82. معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 7.
83. حُسن استعمال اللّغة العربيّة في وسائل الإعلام، صالح بلعيد، ص 86-87.
84. ينظر: مناسبة وكلمة، صالح بلعيد، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، ج 2، ص 192 وما بعدها.